

تحقيق التراث ونقد النصوص.. أي علاقة ؟؟

الدكتور مصطفى الطوي

جامعة ابن زهر / أكادير / المغرب

مقدمة :

حينما نتحدث عن تحقيق التراث، نادرا ما نشير إلى مجموعة من العلوم المرتبطة بهذا المجال أو المسرودة معه أحيانا، والتي قد لا يستقيم تحقيق التراث بدونها، إلا أن التفكير في المجال وفق هذا المنظور بقي حبرا على ورق، أما مجال التطبيق فقد خاض في الذوق والأعراف الجماعية العادية، والأخذ بالظواهر اللافتة في التحقيق.. وتولت الجامعة مهمة إخراج التراث وتحقيقه ردحا طويلا من الدهر، إذ إن أغلب البحوث في العلوم الإنسانية والأدب بوجه خاص ولت شطر تحقيق التراث، من منطلق أن تراثنا المتلاطم والغني لا يمكن أن نهض به إلا من خلال البحث الأكاديمي، ويمكن أن نعتزف فعلا أن مادة كبيرة من هذا التراث قد رأت النور من خلال هذه الأعمال الأكاديمية الجامعية التي تجند لإخراجها الطلبة الباحثون بإشراف عدد وفير من الأساتذة الذين

تخرجوا من الجامعة الفرنسية أو المصرية، وهذا الأمر يسري على كل بلدان العالم العربي تقريبا ..إلا أن أهم مشكل يمكن أن نذكره بهذا الخصوص هو الطريقة الذاتية في التعامل مع نسخ الكتاب، وانعدام أي منهج يذكر في دراسة النسخ والتمييز بينها ..إذ يكفي الطالب الباحث أن يتأكد من عدم تحقيق الكتاب، ويجمع له بعض النسخ لكي يضع تقريره المبني على زمن الكتاب، وبعض القشور المتعلقة بالوصف الأولي لنسخة أو نسختين أو أكثر من ذلك قليلا، ، ثم يبدأ في العمل، وينتهي وفي نفسه كثير من حتى ..حتى إنه بعد أن يينع في البحث الأكاديمي، ويرجع القهقري إلى عمله هذا، يتأكد أنه في حاجة إلى مزيد من التنقيح،، أو يعترف أن ثمة نسخة جديدة بالاعتماد موجودة هنا أو هناك، ولا يكون، زمنئذ، من اليسير إعادة عمل تجند في إنجاز سنوات طويلا ..إننا قد أفسدنا تحقيق التراث حينما أدرجناه في البحث الجامعي، لأن الطالب المبتدئ يخطئ أشياء كثيرة في التراث، ، وفي الوقت نفسه أعترف أن الجامعات العربية لو لم تفعل ذلك ل بقي أكثر من 90 في المائة من تراثنا حبيس رفوف المكتبات باستثناء عدد من النوادر التي أخرجها المستشرقون في القرن 19 م، والتي تحتاج إلى إعادة وإعمال النظر..ومع ذلك نقول إن قضية المنهج في إخراج التراث هي

القضية الجوهرية اللافتة للنظر الآن، والتي لا يمكن أن نعالج تحقيق التراث العربي دون إثارتها، وهذا ما سنرومه في هذه المشاركة متوخين الاختصار ومقتصرين على توضيحات منهجية أولية مرتبطة بالفيلولوجيا ونقد النصوص ..

إشكالات تحقيق التراث في الوطن العربي

الأوهام الفيلولوجية

كثيرون يذكرون في صدارة أعمالهم ما لا يحصى من النسخ، تبياناً منهم لوعورة العمل، وإرهاصاً لنقد عليّ يمكن أن ينتهي بهم إلى بر الأمان، ولكن الواقع هو خلاف ذلك، إذ سرعان ما يقنعون بنسخة أو نسختين في التحقيق، ويتركون الباقي تزويقا للمشاهد، وهكذا فقد بقي إخراج التراث عشوائيا، وذوقيا، وتجاريا، في أغلب الأحيان،، ومثال ذلك أن المؤرخ عبد الهادي التازي ذكر في تحقيقه لرحلة ابن بطوطة عددا لا يستهان به من المادة المخطوطة الموجودة في المغرب وخارجه، من مثل نسخة القرويين 1، ونسخ الخزانة الحسنية 2، ونسخ الخزانة الوطنية بالرباط 3، ونسخة مخطوطة في خزانة وزان 4، ونسخة ابن يوسف 5، وعدد من النسخ بالخزانة الوطنية ببائيس 6، ونسخة بخزانة دار الكتب

بتونس 7، ونسخ أخرى من الأكاديمية العلمية في لشبونة، ودار الكتب المصرية، والفاتيكان، وغير هذا مما لم نذكر حتى إننا توهمنا أن هذا التحقيق سيكون مستجيبا لشروط نقد النصوص، ..ومع هذا، فإن واقع تحقيق هذا الكتاب ينطق بخلاف هذا الكم الهائل من النسخ التي أثبتنا في صدارة تحقيقه إيعازا منه بنقد النص ..وهو لم يفعل شيئا من هذا، وإنما أخرج الكتاب كما كان مطبوعا بطريقة ذوقية، وانهال عليه بالشروح والتعليقات التاريخية، وما سار في هذا المنحى، ظنا منه أن ذلك هو تحقيق التراث، فكان أن أخطأته أشياء كثيرة في هذا العمل، الأمر الذي حتم عليه وضع مستدركات على هذا التحقيق، 8 علما أن هناك إخراجات كثيرة ً للعمل نفسه يمكن أن نناقشها على ضوء نقد النصوص، على النحو الذي نجد عليه تحقيق محمد عبد الرحيم 9، ونجد عليه أيضا تحقيقي طلال حرب، ومحمد سعيد محمد الزيني ..ونجد أيضا أن إبراهيم شمس الدين 10، أخرج بطريقة تقليدية رحلة ابن جبير، وصدرت بصيغة تجارية محضة عن دار صادر بيروت ..وقبل هذا وذلك نشرت ضمن المحاضرات والمسامرات لابن عربي، ولم تنسب إلى ابن جبير، وإنما نسبت خطأ لأحد علماء المغرب ..وأخرج عبد الكريم الفيلاي "الترجمة الكبرى" 11 أيضا بطريقة آلية دون

انشغال بهم الدراسة النقدية للنسخ، ولا اتخاذ عدد من النسخ في إخراج النص، ، وهي الملاحظة نفسها التي نلاحظها عن إخراج محمد بوكبوت لـ "إحراز المعلى والرقيب " 12 والتي نلاحظها عن تحقيق "ماء الموائد "، 13 و"رحلة العبدري" 14.. وعموما نقول إن تحقيق التراث العربي ما زال أمرا عصيا على البحث العلمي، دونه التفرغ لهذا المجال العلمي، والتكوين الأكاديمي الصميم في نقد النصوص وإخراجها، وهذا الأمر ينطبق في جانب كبير منه على تراثنا الثقافي برمته دون حصر مجال علمي على حساب آخر..

الطريقة التقليدية في تحقيق التراث

لعل أهم شيء يقع عليه النظر في عملية تحقيق النصوص هو كيفية التعامل مع نسخ المخطوط الواحد، فقد وقف الباحثون إزاء هذا الأمر مواقف شتى، وذهب المستشرق الألماني "برجستراسر" إلى ضرورة المفاضلة بين النسخ من منطلق تفاوتها في القيمة والأهمية،، وذلك انطلاقا من المعايير الآتية: "أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة، والواضحة أحسن من غير الواضحة، والقديمة أفضل من الحديثة، والتي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل" 15، ويرى ضرورة تدخل المحقق حتى في الإبرازات، ، "إن للناشر أن يؤثر النسخة التي أبرزها المؤلف بنفسه على التي أبرزت

بعد وفاته، ويؤثر المسهبة على المختصرة، والمصححة على التي فيها خلل، والتي لها نسخ كثيرة على التي نسخها قليلة. فإن خالف الناشر هذه القواعد وجب عليه أن يخبر القارئ بمزايا الإبرازات التي يتركها، وأن يبين له خصائصها". وهكذا يتبين لنا أن المحقق أو الناشر حسب تعبير "برجستراسر" يجب أن يحتكم إلى مجموعة من القواعد للمفاضلة بين النسخ، سواء كانت نسخا لإبرازة واحدة أو صورا لإبرازات متعددة.. وبعد هذا يدعو "برجستراسر" إلى المقابلة، وهي عنده ممارسة ثقافية تعود إلى الزمن الإسلامي الأول.. والمقابلة عنده نوعان مشافهة ومعاينة، ويرى "برجستراسر" أن المعاينة تركز على شكل المكتوب وصورة ضبطه، ثم إنه يرى أن هذه المقابلة يجب أن تركز على أصل واحد، ونكتب الاختلافات بين النسخ، إما على هامش النسخة التي اتخذت أساسا للمقابلة، وإما على أوراق ودفاتر متخذة لهذا الغرض 16.. وهكذا يدعو إلى درء النسخ التي فيها اختلاف الإملاء والأغلاط البسيطة الظاهرة التي لا شك في إصلاحها 17.. ثم إن هذا الباحث لا يكتفي بهذا الأمر بل يدعونا للمفاضلة أيضا بين النسخ المعتمدة "ومما لا يجوز تركه في مقابلة النسخ القديمة أو النادرة أن نلاحظ اختلاف الأيدي التي كتبت النسخة، وما يوجد في هوامشها من تصحيحات والقراءات من

النسخ الأخرى فينبغي أن نميز بين ذلك كله، ونشير إلى ما صححه كاتب النسخة في المتن نفسه، ونشير إلى ما صححه آخر، وإلى ما صححه غيره برمز ثالث، وإلى القراءات المختلفة برموز خاصة بها، ..18. أما الأستاذ عبد السلام محمد هارون فيرى أن التحقيق هو التزام بالخطوات الآتية: تحقيق عنوان الكتاب، وتحقيق اسم المؤلف، وتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وتحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه 19.. والمحقق إنما يشتغل بترجيح الروايات؛ "وأما العبارات الأصلية التي تزيد بعض النسخ على الأخرى، ويؤيدها الفحص فهي جديرة بالإثبات. والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوحة، أجدر بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ. كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو يستحيل معها المعنى، أو ينعكس، أو يستغلق فهمه هي رواية مرجوحة، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب " 20.. وللمحقق الترخيص في أن يختار الوجه الصواب من نسخ الكتاب الواحد بحيث يدرأ بذلك الخطأ. 21 وللمحقق أيضا مشروعية التصرف في الزيادة، والحذف، والتغيير، والتبديل، بما يراه مناسبا للرواية السليمة 22.. وهكذا فإن عبد السلام محمد هارون أعطى للمحقق الحق في المفاضلة

بين النسخ، للوقوف على ما اسماه بالنسخة الأم يقول: "أعلى النسخ هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف، وكتبها بنفسه، وأن يكون قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها" 23. وأمثال هذه النسخ تسمى نسخة الأم 24، فالنسخة الأولى التي يجب أن تعتمد أصلا في التحقيق عند عبد السلام هارون إذن هي نسخة المؤلف، وتليها النسخة المنقولة منها، ثم فرعها، وفرع فرعها، ثم النسخة ذات التاريخ الأقدم، إذا تعلق الأمر بنسخ مجهولة النسب، ثم النسخ التي عليها خطوط العلماء.

إن تحقيق التراث، وفق هذا النموذج، لم يستفد من الفيلولوجيا وتاريخ النصوص ونقدها، ولم يستفد من الكوديكولوجيا والباليوغرافيا، ولم يستفد من علم الحديث بالشكل المطلوب، ولا يشكل هذا التنظير إلا قدرا صغير جدا بالمقارنة مع الإنجازات في هذا الباب، التي تعتبر هي أيضا ضئيلة بالمقارنة مع تراثنا الضخم، ونشير إلى أن مؤاخذة تحقيق هذا الكتاب أو ذاك أصبح عادة مألوفة لدى المثقفين تأخذ أغلب أوقاتهم، وتهيمن على مشاكلهم. وذلك أن التحقيق تجاذبته الأهواء

والقدرات الخاصة، أكثر من الأسس العلمية الدقيقة . فكان أن تعود المحققون العرب على طريقة ذوقية في التمييز بين النسخ، واختيار النسخ المناسبة منها. وأغلب المحققين الذين يرشحون أنفسهم لهذا العلم (إما في إطار شهادة علمية عليا أو في إطار المشاريع العلمية الخاصة) يقدمون النسخ الصحيحة والسليمة على النسخ الرديئة و المليئة بالأخطاء، إذ إن الرداءة في نظرهم إنما ترتبط بالجانب المادي الصميم، ولا علاقة لها بالجانب الفيلولوجي الذي ينظر إلى النسخ في إطارها التشجيري أو النسخي. ولم يكن هذا الأمر مرتبطا بالممارسة فقط، بل تعدى ذلك إلى التنظير أيضا، يقول عبد الهادي الفضلي في هذا الباب : "إذا تعارضت نسختان إحدهما قديمة كثيرة التصحيف والنقصان والأخرى حديثة سالمة صحيحة فالاعتماد على الحديثة وهي التي ينبغي أن تنشر، لأن المراد بتحقيق النصوص جعلها مطابقة للحقيقة التي وضعها عليها مؤلفوها ما أمكن ذلك، وإذا ضمنا سلامة الغاية لم تضرنا حداثة الوسيلة"²⁵، وهم يذهبون هذا المذهب من منطلق أن صنعة التحقيق يجب أن تكون مسالمة لا تعروها نواقص أو خروم، لاسيما وأن هذه الصنعة مباحة لكل من فتح عينيه على شيء من أبجدية اللغة العربية، وقليل من روادها العلماء .. وهم يفعلون هذا لأن

النموذج الكامل أحسن من النموذج الناقص في التعامل الذوقي مع النسخ، وكم مرة شهدت 26 شخصيا عزوف الباحث عن نسخ قيمة لأنها ناقصة، وميله إلى نسخ رديئة فيلولوجا لأنها واضحة ومصححة. وها هو رمضان عبد الثواب يؤكد هذا الأمر بشكل علني وصريح: "...فقد تكون هناك نسخة قديمة أو بخط عالم من العلماء غير أنها مخرومة أي تنقص عدة أوراق من أولها أو وسطها أو آخرها فيفضلها عندئذ نسخة كاملة للكتاب" 27. ثم إن الباحثين في التحقيق يقولون بالنسخة الأم، وهي النسخة التي اطمأنوا إلى أنها للمؤلف أو فيها أثر للمؤلف كما هو الأمر مثلاً عند "شيخ المحققين" عبد السلام محمد هارون: "أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه وجميع مادة الكتاب على آخر سورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها أولاً أملاها أو أجازها: ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها...." 28 وهو كلام في جانب من الصواب، لو لم يعرف التاريخ مقلدين للخطوط، ومزورين للورق، ومرددين للعبارات التأصيلية للمخطوط؛ من قبيل الإجازة، والمناولة، والاطلاع، والقراءة، وما سار في هذا الباب 29.

وأكثر من هذا، فإن هناك فئة من المحققين الذين انتصروا للنص الواحد السليم، وعفوا أنفسهم من المقابلة بين النسخ، والتعليق، والهوامش، وما إلى ذلك.. 30. وذلك لاكتساح المنفعة التجارية لهاته الصنعة العلمية، وتراجع المستويات العلمية للألى يتصدون لها. ومهما يكن من أمر، فيجب أن نذكر أن الخطأ مرتبط بالنسخة المخطوطة. وأن هؤلاء المحققين لم يكونوا في معزل عن هذه الأخطاء. فقد تحدثوا عنها، وتصدوا لها في أشكال مختلفة؛ فهناك التحريف 31، والتصحيح، والأخطاء الإملائية، والأخطاء النحوية، والخلل في النسخ، وأشباه هذا كثير.. واللافت للنظر في هذا الباب أن النساخ، وخاصة العلماء منهم، كانوا يمارسون التصحيح بأنفسهم لكل ما يبدو غير مفهوم. وهو الأمر الذي جعل القاضي عياض يركز على مقابلة الحروف، وليس الكلمات، قائلاً: "فليقابل نسخته من الأصل حرفاً حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها ومطابقتها، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، نعم ولا نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح، فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ والقلم يطغى" 32، ولم يطمئن القدماء إلى نسخة العارف العالم اطمئنان المحدثين 33. وأذكر أن الدرس الفيلولوجي الحديث رفض الأخذ بالمفهوم

التقليدي للنسخة الأم، ورفض الأخذ بالمقابلة بالشكل الذي يصنعه المحققون العرب، وجعل النسخة الجيدة هي النسخة المليئة بالأخطاء يقول "ألفونس دان": "ليس هناك أحسن نسخة، وإذا ما شئنا البحث عنها فهي تلك تترك الأخطاء بدون تصحيح، وتجعلنا نعود إلى المرحلة الأولى للتغييرات..."³⁴. وفي الاتجاه نفسه، يكون الناسخ العالم أسوأ بكثير من الناسخ ذي الثقافة الأولية الذي يتمسك بقراءة النموذج حرفا حرفا... إن هذه البدايات الفيلولوجية تجعلنا نعيد النظر في مسلمات التحقيق التي ننطلق منها³⁵، وتجعلنا من جهة أخرى ندعو إلى ضرورة إعادة النظر في التعامل مع النسخ...

الأرضية الفيلولوجية لنقد النصوص

جمع النسخ

حينما ينتصر الأستاذ أحمد شوقي بنين إلى المسلمة الفيلولوجية في عدم الاعتماد على نسخة واحدة أو نسختين لإخراج كتاب معين في إطار ما يسمى بالتحقيق العلمي،³⁶ وضرورة الاعتماد على أقصى ما يمكن من النسخ، فذلك لأنه يعرف أن هذه الأرضية هي السبيل الوحيد للاشتغال بما يسمى بنقد النصوص،

غير أن الأستاذ وقف عند هذا الحد، ولم يتجاوز ذلك لإظهار بعض معايير نقد النصوص، وكيفية تبني هذا العلم في مجال التحقيق، إن جمع أقصى ما يمكن من النسخ أضحي مسلمة واجبة 37، تدرأ العادة التي ألفها المحقق العربي في اعتيابه لنسخ دون أخرى من الكتاب نفسه، لمعايير ذاتية وذوقية...إننا لا نطعن في أهلية هؤلاء الأوائل الرواد من أمثال عبد السلام هارون، ورمضان عبد الثواب، وعبد الهادي الفضلي، وأحمد شاكر، وغيرهم ممن يعود لهم الفضل في إخراج جزء حفيل من تراثنا المخطوط...فلهم في فن التحقيق أياد بيضاء نعد منها ولا نعددها...ولهم معرفة جيدة بمجموعة من أسس التحقيق العلمي 38 التي أصبحت نافقة الآن، وعلى رأسها الحذق في علوم الآلة...ولكننا نطرح أمورا منهجية جديدة/ قديمة (إذا أخذنا في الاعتبار ما قدمه علم الحديث في هذا الباب)، وخاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع النسخ الكثيرة 39، وكيفية التعامل مع كل نسخة على حدة، إذ إن الضرورة الفيلولوجية تحتم علينا أن نجمع أقصى ما يمكن من نسخ الكتاب الواحد، وذلك من أجل القيام بنقد النصوص لجمعها في عائلات، ثم لتسجيرها، ومعرفة تسلسلها الزمني...ولنا توضيح ذلك مع الأرضية الفيلولوجية التي أوجدتها الناقدة الفرنسية "إمبيرت

جنيفيف" إزاء كتاب سيبويه، إذ وقفت هذه الباحثة على ما يزيد عن واحد وثمانين من نسخ الكتاب، إذا أخذنا بالاعتبار النسخ التي وقفت بها بعد أطروحتها عن كتاب سيبويه . و مخطوطات سيبويه موجودة في ثمان عشرة دولة 40، بما في ذلك الهند أيضا، وتوجد في المكتبات الخاصة مخطوطات غير مفهرسة في العراق والمغرب 41، ويمكن أن نضيف اليوم إحدى عشر مخطوطا إلى 66 مخطوطا التي كان قد فهرسها سيزكين ..ويصل عدد المخطوطات المؤرخة إلى تسعة وأربعين مخطوطا 42، أقدمها يعود إلى 351 هـ 962 م ويوجد في دار الكتب بالقاهرة تحت رقم نحو(م 139) (الجزء الثاني)، ثم هناك مخطوط سان بيتيسبورغ مكتبة سلتيكوفا شيشدرينا الذي يعود إلى سنة 547 هـ 1152 م، ثم مخطوط برلين ويعود إلى 548 هـ 1136، ثم مخطوط باريس المكتبة الوطنية عربي 6499، ويعود إلى 562 هـ 1166 م، ثم مخطوط الرباط المكتبة الوطنية 0082 (1 و 2) ويعود إلى 588 هـ 1192 م 43.. وهي النسخة الكاملة حسب رأي الباحثة : (أول نسخة مؤرخة تحتوي على كل النص هي نسخة الرباط التي انتسخت في 588 هـ 1192 م ..) 44، وتضاف إلى هذه النسخ الواحد والخمسين المؤرخة ثلاث وعشرون نسخة غير مؤرخة، والتي تمتد كرونولوجيا حسب رأي الباحثة من القرن

الحادي عشر التي تعود إليه نسخة ميلانو فالقرن الثاني عشر إلى القرن العشرين حيث نسخة إستانبول بتركيا 45، ثم تنتقل الباحثة إلى الحديث عن النسخة المضبوطة المكان، وغير المضبوطة، والنسخ المشرقية والنسخ المغربية.. ولعل أهم شيء نفيده في هذا المقترح هو إعادة النظر في تاريخ النصوص، ف"إمبيرت جنفييف" لاحظت أن تاريخ كتاب سيبويه قد ركز على تفرعات نموذج المبرد. والمبرد هو استمرار لرؤية الأخفش، علما أن الأخفش المتوفى سنة 215هـ 830م لم يشكل الصورة الوحيدة لتلقي كتاب سيبويه 46، بل إن الكتاب قد رواه عنه عالم آخر معاصر له هو قطرب المتوفى سنة 206هـ، إلا أننا عدنا الصورة المروية عن قطرب.. ومن تبعات الاطمئنان إلى مأثور المبرد تداخل النص مع الحواشي، تقول "إمبيرت جنفييف": "ويبدو أن المبرد هو أول من أبرز هذه الحواشي في نسخته، ويرجح أنها أقحمت في المتن، وبقيت إلى اليوم في 99 في المائة من المخطوطات المحفوظة " 47. واستطاعت هذه الباحثة أن تقف ضمن هذا الكم الواسع من النسخ على نسخة تشذ عن أغلب النسخ التي يتداخل فيها النص مع الحواشي ويتعلق الأمر بنسخة ميلانو: "النسخة التي تشذ عن الشائع في كتاب سيبويه هي نسخة ميلانو التي يغيب فيها متن الحواشي التي وضعتها الأسماء

الوسيطة الثلاثة بين سيويه والمبرد " 48..ولسنا هنا بصدد تلخيص كتاب "إمبيرت جنفييف" لأن الإحالة إلى الكتاب قد تمت ، ولكننا بصدد الإيماء إلى أهمية النسخ بالنسبة لتاريخ النص ونقده، فلا يمكننا أن نعرف انتماء نسخة معينة إلا بالوقوف على عائلات النسخ ..ومع ذلك أعترف أن عملا من هذا القبيل يتطلب مجهودا أكاديميا إضافيا ، لأن المحقق لا يمكن أن ينهض بنقد النصوص وتحقيقتها، وإن فعل ذلك سيكون من باب العمل الزائد ..لأننا نتوخى من النقد وضع اليد على النماذج الخطية الجديرة بالاعتماد في المقام الأول ..

النقد الخارجي والداخلي

أول شيء تمليه المقابلة المؤسسة على معايير نقد النصوص هو إنشاء لائحة نسبية للمخطوطات .. ولتوضيح كيفية بناء هذه اللائحة النسبية للمخطوطات نؤكد في البداية أن المخطوطات التي نسخت نموذجا واحدا، وإن كثرت لا تمثل إلا صوتا واحدا، ولا تعد إلا واحدة . وهكذا فإذا كنا نتوفر على أربعة مخطوطات (أ- ب - ج- ح)، فنحن ننظر إليها من حيث نوعية الأخطاء الموجودة فيها .. فإذا وجدنا مثلا الأخطاء نفسها في النسخة (أ) و(ب) و(ج) ولم لم نجدها في (ح)، فيمكن أن نستنتج أن النسخ (أ - ب - ج) تشكل

عائلة، وأن النسخة (ح) تشكل عائلة أخرى.. وإذا أعدنا النظر في العائلة الأولى ووجدنا ثمة أخطاء دقيقة في (أ) - (ب) ولم نجدها في (ج) نستنتج أن النسخة (ج) تشكل عائلة فرعية.. والمعيار المعتمد عليه في المفاضلة بين النسخ يسمى في نقد النصوص بمعيار "الأخطاء المشتركة".

ويمكن أن نسي هذه الطريقة في تعقب المخطوطات بغاية تحديد عائلاتها بالنقد الخارجي،، وقد ترتبط كلها بالنمط الأعلى أي النسخة المنطلق.. وهذه الطريقة تدرأ مجموعة من الهفوات التي قد يسقط فيها الآخذون بالمعايير التقليدية في تحقيق النصوص، كأن يعتمد المحقق مثلاً على أقدم نسخة، حتى وإن أثبتت فعلاً معايير علم المخطوطات، وعلم الخطوط القديمة قدمها. إذ إن هناك نسخاً حديثة مرتبطة مباشرة بالنمط الأعلى، بيد أن هناك نسخاً قديمة غير أنها ارتبطت بالنمط الأعلى أو النسخة الأم عبر وسائط متقاربة في الزمن، وهذا ما أكدته ناقده النصوص "بيار كولومب" P. Collomp حينما قال: "قد يكون النص أقدم تاريخاً، ولكنه أكثر أخطاء من نص آخر أحدث تاريخاً وأقل أخطاء". فالنسخة (أ) مكتوبة في القرن 8 ونسخت إلى (ب) و (ج) في بداية القرن 9، ولم تنتسخ (ب) إلا في القرن 13 إلى (ب')، بينما انتسخت

(ج) أثناء القرن التاسع إلى (ج') و(ج'') 49. وهكذا قد نعتد وفق هذا المنظور على النسخة (ج'') العائدة إلى القرن التاسع الميلادي، من منطلق أنها أقدم من النسخة (ب') التي لم تنتسخ إلا في القرن 13 م، إلا أن الاطمئنان إلى معيار القدم في هذا الباب مرفوض أصلاً طالما أن النموذج المعتمد ينفصل عن الأصل بوسيطين في المنظور الفيلولوجي التشجري، بينما النسخة (ب') هي أوثق وأحسن لأنها لا تنفصل عن النموذج المنطلق أي النسخة (أ') إلا بوسيط واحد، وكلما كثرت الوسائط كلما كثرت الأخطاء حسب الدرس الفيلولوجي. ونضع هذا الأمر أمام إمكانية تزوير التقاييد النصية والاعتماد البصري الصرف على شكل المادة، والركون إلى نوعية الخط إلى آخره، ولعل إدماج علم المخطوطات أو الكوديكولوجيا باعتباره مكملاً لنقد النصوص هو مطلب علمي ضروري لأن الحسم في الوعاء أو المادة لا يمكن أن يتم إلا بالاعتماد على هذا العلم.

وفي مقابل هذه العملية التي تتوخى ضبط النص انطلاقاً من نسخه المتعددة، هناك النقد الداخلي؛ ويهتم فيه ناقد النصوص بخصوصيات الكاتب، النحوية، والمعجمية، والأسلوبية، والمذهبية، والوزنية إذا تعلق الأمر بالشعر.. ومن مبادئ هذا النقد

أو مسلماته أن الدرس بقدر صعوبته يكون يسيرا في النسخة .
والنقد الداخلي إنما نلجأ إليه بكثرة لتأكيد الظن المنهجي الذي
يساور المحقق لحظة تعامله مع مخطوطة وحيدة بيد أن غير
مقروءة، في بعض الأحيان، ومتأكلة ومقرضة . ونجد بديلا لمبادئ
نقد النصوص هذه في ثقافتنا الإسلامية إذ استعملت عبارتا النقد
الخارجي والداخلي في علم الحديث أيضا، وعوض الاشتغال
بالمخطوطات، فإن النقد الخارجي الحديثي اشتغل بسند الحديث
من حيث اتصاله وانقطاعه، ومتى يكون موثوقا وغير موثوق، أما
النقد الداخلي فقد رام توثيق المتن وذلك بعرضه على القرآن
والمشهور من السنة وما شابه هذا ..

هذه باختصار شديد بعض الملامح المنهجية التي من شأنها
إعادة النظر في مجموعة من الأعراف الذوقية المتداولة في الجامعة،
وفي البحث الأكاديمي وذلك مثل التصريح بقدّم النسخة في غياب
تشجير علمي للنسخ مبني على نقد النصوص، والذي من شأنه أن
يرجع النسخة الحديثة على النسخة القديمة، والتصريح بالنسخة
الأم في غياب أي معيار نقدي يجعلها أما في علاقتها بالنسخ الأخرى،
والتصريح بالانتماء المكاني والزمني في غياب مقارنة كوديكولوجية
كلية قد تنسف هذا الاعتقاد وتظهر حقيقة النسخة المدروسة، ،

والركون إلى سلامة النسخة في غياب المعرفة الفيلولوجية القبلية
بأهمية النسخة غير السليمة، ، وانتخاب أقل النسخ أصلا للتحقيق
في غياب معرفة أهمية جمع أقصى عدد من النسخ بالنسبة
للفيلولوجيا ونقد النصوص ..

الهوامش:

- ¹ - نسخة بخزانة جامع القرويين بفاس رقم 561
- ² - النسخ رقم 4355- 3631- 8218- 356- 151- 3030
- ³ - النسخ رقم 2399 /ك، 2541 /د، 247 ق، 248 /ق
- ⁴ - نسخة بخزانة وزان رقم : 31
- ⁵ - نسخة بخزانة ابن يوسف بمراكش رقم 412
- ⁶ - النسخ رقم 2289 /910، 2287 /909، 2291 /907، 2288 /911، 2290 /908
- ⁷ - نسخة دار الكتب بتونس رقم 5048
- ⁸ - مستدركات على كتاب تحفة النظاري غرائب الأمصار، دار المناهل، الرباط: 2004
- تحفة النظاري غرائب الأمصار .. تحقيق محمد عبد الرحيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 2007 م
- ⁹ - رحلة ابن جبير، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 2003
- الترجمانة الكبرى لمؤرخ الدولة العلوية أبي القاسم الزياني، تحقيق عبد الكريم الفيلاي، دار نشر المعرفة: 1412 هـ 1991 م
- ¹¹ - إحرارز المولى والرقبى فى حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الخليل، لمحمد بن عبد الوهاب المكناسى تحقيق محمد بوكبوط، دار السويدي، أبو ظبي: 2003 م
- ¹²
- ¹³ - طبعـت رحلة العياشى طبعـة أولية تجارية فى فاس سنة: 1316 هـ، ثم أخرجها فى 2006 م كل من الدكتور سعيد الفاضلي والدكتور سليمان القرشي عن دار السويدي أبو ظبي ..
- الرحلة حققها أولاً علال الفاسي، وصدرت عن جامعة محمد الخامس بالرباط، ثم حققها علي¹⁴ - إبراهيم كردي، دار سعد الدين: 1999 م.
- أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر إعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري،¹⁵
- دار المريخ الرياض : 1982، ص: 15.
- ¹⁶ نفسه ص: 98
- ¹⁷ نفسه ص: 100
- ¹⁸ نفسه ص: 100
- ¹⁹ تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، مكتبة السنة القاهرة الطبعة الخامسة 1414 هـ 1994 م ص: 42.
- ²⁰ نفسه ص: 71.
- ²¹ نفسه ص: 72.

- 22 نفسه ص: 76، 77
- 23 نفسه ص: 29
- 24 نفسه ص: 29
- 25 - تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، مكتبة العلم جدة، 1402هـ/1982م
- 26 - أتحدث من منطلق اشتغالي مفهرا للمخطوطات بالخزانة الحسنية بالرباط لمدة ست سنوات (من 1998 م إلى 2003 م) وكنت أقف في بعض الأحيان بمعاونة الباحث في التحقيق العلمي .
- 27 - مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. الدكتور رمضان عيد الثواب، مكتبة الخانجي، القاهرة 1986م، ص 68
- 28 - تحقيق النصوص ونشرها عبد السلام محمد هارون، مكتبة السنة، ط5-1414هـ/1994م. ص: 29
- 29 - عمل أحمد شوقي على إظهار قصص طريفة في هذا الباب في كتابه : دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي. منشورات الخزانة الحسنية ط: 2، 2004م. ص 30 وما بعدها .
- 30 - علم الاكتناه العربي الإسلامي، قاسم السامرائي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض 1422هـ/2001م، ص 81
- 31 - يذكر المستشرق الألماني "برجستراسر" ضربين من التحريف: تدوين ما لم يرد أن يدونه، والأخطاء في قراءة النموذج....أصول نقد النصوص ونشر الكتب، تقديم الدكتور محمد حمدي البكري، دار المريخ، الرياض، 1402هـ/1982م ص: 81
- 32 - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق أحمد صقر، القاهرة 1398هـ/1978م.
- 33 - للتوسع في هذا الباب يراجع : دراسات في علم المخطوطات...أحمد شوقي بنين، منشورات الخزانة الحسنية، ط2-2004م ص: 36-41.
- 34 - ينظر:
- Les Manuscrits. Alphonse Dain- Les belles lettres – Troisième édition – Paris 1975 P169.
- 35 - للتوسع في هاته الأمور النظرية، ينظر مقال "علم المخطوطات والتحقيق العلمي" ضمن كتاب مقالات في علم المخطوطات، مصطفى طوبي- دار القلم الرباط. 2000م. ص 131 وما بعدها.
- 36 - ينظر دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، أحمد شوقي بنين، الطبعة الثانية مراكش، 2004م ص: 30
- 37 - توصلت الباحثة الفرنسية "إمبير جونفيف" إلى الحصول على ثمان وسبعين نسخة من كتاب سيبويه، وتنتظر في إخراج الكتاب وفق مبادئ نقد النصوص، ينظر
- Les manuscrites. Arabe et la codicologie, faculté des lettres /Rabat 1994Page 9

³⁸ - ينظر كتاب "تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك" للعلامة المحدث الشيخ أحمد شاكر، مكتبة السنة القاهرة، ط2: 1415، يقدم أسسا في التحقيق قلما تحصل لدى السواد الأعظم من المحققين اليوم، ترتبط في جوهرها بعلم الحديث.

³⁹ - هناك اجتهادات هامة في هذا الباب، ولكنها لا تظهر منهج تصنيف النسخ . وتبقى فيها كيفية الوصول إلى فئات المخطوطات أمرا مجهولا ينظر: أصول كتابه البحث وقواعد التحقيق للدكتور مهدي فضل الله، دار الطليعة بيروت 1993م. ص 143.

⁴⁰ -les voies de la transmission du Kitab de Sibawayhi ,Geneviève Humbert
,BRILL ;1995 ,page 17.

⁴¹ -نفسه ص :17.

⁴² -نفسه ص:20.

⁴³ - نفسه ص:20.

⁴⁴ -نفسه ص :23.

⁴⁵ - نفسه ص:22-23.

⁴⁶ -نفسه، ص:187.

⁴⁷ -نفسه ص :188.

⁴⁸ -نفسه، ص:189.

⁴⁹ -la critique des textes p :32.